الخلاصة

تكمن أهمية دراسة أزمات التنمية السياسية في العراق ، في البحث عن سبيل تحقيق في بناها الأساسية ، وبمؤسسات سياسية ترسخ الحكم تتسم بالاستقرار والديمومة ، وتحافظ على وحدة المجتمع ، وتهيء الارضية المجتمعية القادرة على العمل و تنظيم الهياكل المؤسسية ، وبما يؤدي الى تحفيز المواطنين على المشاركة ، لتحقيق الاندماج المجتمعي واستيعاب المطالب الاجتماعية المتصاعدة من خلال تلك المشاركة ، فضلاً عن تنظيم العلاقة بين الأفراد والسلطات الحاكمة ، على وفق اسس ونظريات التحديث ، وأن تكون لتلك المؤسسات القدرة على مواجهة الضغوطات الداخلية والخارجية .

ولذلك تعد التنمية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ الآلية الأهم في تسيير الدولة العراقية وبنائها بعد عقود من الجمود السياسي وتعثر التنمية فيه ، ومما زاد في أهميتها مسائل تتعلق بالجمود و الانفلات السياسي والاحتلال الذي بقى يغذي أزمات التنمية السياسية بشكلٍ أثر في الدولة والمجتمع في الوقت نفسه ، وبمجمله كان التأثير سلباً عليها .

إن التركيز على مقومات وآليات التنمية السياسية يعطي مجالاً واسعاً في التعبير عن التنظيم السياسي المؤسسي للممارسة السياسية ، وبذلك يكون النظام السياسي قادراً على التخفيف من حدة الأزمات وإنجاز الوظائف ، وبخلافه اي في حالة عجز النظام السياسي عند تذليل التحديات والأزمات المصاحبة لعملية التحديث التي تخلفها التنمية السياسية ، فأنه سيبقى غير مستقر ويعاني من مشكلات جمة .

عليه فإن دراسة أزمات السياسية تؤدي من ثم الى إدراك أسباب الإخفاق الحاصل في العملية السياسية ، وتدارك تلك الأسباب سيؤدي حتماً الى القدرة على معالجة الازمات وبناء دولة عصرية ترتكز على المؤسسات السياسية في أدائها ، وفق مبادئ الديمقراطية الحقيقية في ممارسة الحكم .